

توجهات سياسة التعليم العالي في الجزائر نحو المرجعية الدولية

Directions of the Algerian Higher Education Policy towards International Reference

مريم طحشي* ، مخبر دراسات وتحليل السياسة العامة في الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03

tahchi.meriem@univ-alger3.dz

سعيد عبد القادر عبيكشي ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03

abikchi.abdelkadersaid@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 31/12/2022

تاريخ القبول: 12/12/2022

تاريخ الاستلام: 10/09/2022

ملخص:

من خلال هذه الدراسة نركز على معرفة مفهوم وأهمية وأهداف سياسة التعليم العالي عامة و في الجزائر خاصة ، يكون هذا المجال أصبح اليوم يأخذ حيز كبير من الأهمية والتركيز موضحين بعدها فلسفة التعليم العالي في الجزائر لمعرفة أهم أطره و سماته و ذلك لتوضيح الصورة أكثر عند تحديد أو التطرق إلى أسباب إصلاح هذا القطاع في الجزائر و الدوافع التي أدت بصانع القرار إلى تغيير نظام التعليم العالي بغية مواكبة التعليم العالي الدولي ، و من زاوية أخرى نقوم بمحاولة تبين بعض التحديات التي تواجه سياسة التعليم العالي الجزائري في مسار سيرها نحو المرجعية الدولية ، لتتوصل بناء على ما سبق إلى محاولة تفسير وتحليل واقع التعليم العالي في الجزائر من الجانبين الإيجابي والسلبي نسبة إلى المرجعية الدولية و أهم الانجازات التي رصدها هذا القطاع للملائمة التدويل في التعليم العالي .

الكلمات المفتاحية : الفلسفة التعليمية ، التعليم العالي ، المرجعية الدولية .

تصنيف JEL : XN1 ، XN2.

Abstract:

The present study discusses concept, the importance, and objectives of a tertiary education policy in general, and in Algeria in particular. It attempts to investigate the philosophical underpinnings of such a policy. Undoubtedly, there has been a growing interest in the topic and understanding its frameworks features a prerequisite to identifying the reform required in this sector and identifying the reasons that motivated policy makers in Algeria to reform it in order to keep pace with international updates. On the other hand, we demonstrate the challenges facing Algeria's higher education policy in its path towards internationalization. Depending on these discussions we conclude by analysis that summarizes our understanding of both the positive and the negative aspects of these reforms pertaining to international benchmarks in particular. We also highlight the most important achievements that this sector has made in its path towards internationalization.

Keywords : Educational Philosophy , Higher Education , International Reference .

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

* المؤلف المرسل : مريم طحشي

مقدمة :

يعتبر التعليم العالي من مظاهر التقدم و القوة للدولة خاصة بعد ظهور العولمة و اقتصاد المعرفة ، فقد ركزت العديد من الدول اهتمامها نحو هذه السياسة نظرا لأهميتها البالغة وانعكاس تطورها على المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى مكانتها على المستوى الدولي ، وهذا الاهتمام أدى بالدول الأوروبية إلى تأسيس نظام تعليمي جديد يقوم على سياسة الأطوار الثلاثة (ليسانس / ماستر / دكتوراه) لتقوم العديد من دول العالم بتبنيه والعمل به مع تعديله وملاءمته لبيئتها الداخلية ، ومن بين هذه الدول الجزائر والتي لا تعتبر سياسة الدول الأوروبية بجديدة عليها فقد سبق لها وتبنت العديد من البرامج التعليمية وأخذها كمرجعية دولية بتبني هذا النظام ، لتعمل بعد تبنيه جاهدة على إنجاحه والسير به في مواكبة التغيرات والتطورات العالمية ومحاولة الارتقاء بجامعاتها إلى ترتيبات وتصنيفات دولية وتسهيل حركة طلابها وأساتذتها دوليا لزيادة كفاءاتهم وتحسين جودة مخرجاتها ، إلا أنه لم يكن بالأمر الهين فقد واجهت العديد من العراقيل والتحديات لأجل النهوض بهذا القطاع ، فسياسة التعليم العالي في الجزائر تعتبر من أهم السياسات التي يركز عليها صانع القرار فبعد تبني نظام ل م د قامت الجزائر بعدة تحسينات لهذا القطاع بالرغم من أنها كانت واجب عليها القيام بها لمواكبة التطورات فالعولمة اليوم أدت إلى ضرورة توحيد المعايير الدولية لجودة التعليم العالي ومخرجاته لتتماشى مع المخرجات الدولية وتكون لها مصداقية ومكانة ويكون لطلابها وأساتذتها القدرة على التبادل العلمي في الإطار الدولي ، فهذه السياسة بالرغم من توحيدها في الإطار العام إلا أن لها بعض الملامح و التوجهات التي تميزها عن غيرها في الدول الأخرى ، ومن جانب آخر تواجه في مسارها بعض العراقيل والمشاكل التي تحول بينها وبين الارتقاء للمصنف الدولي ، فمن خلال كل ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

❖ ما مدى مساهمة سياسة التعليم العالي في الجزائر للمرجعية الدولية ؟

والتساؤلات الفرعية:

- فيما تتمثل ملامح سياسة التعليم العالي في الجزائر ؟
- ما الدوافع والتحديات التي واجهت سياسة التعليم العالي الجزائري في مواكبة النسق الدولي ؟
- ما هي مكانة وواقع التعليم العالي في الجزائر نسبة للمرجعية الدولية ؟

للإجابة على الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية :

- سياسة التعليم العالي في الجزائر تتماشى بشكل كبير مع سياسة التعليم العالي الدولي
- للتعليم العالي الجزائري مكانة ضعيفة نسبة للمرجعية الدولية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي :

- كون التعليم العالي من أهم القطاعات التي تركز عليها الدول والجزائر خاصة .
- انعكاس العولمة لم يكن فقط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بل كان أيضا على الجانب التعليمي ليزيده أهمية .
- مواكبة التعليم العالي الجزائري للمرجعية الدولية من أهم الأهداف المراد تحقيقها .
- معرفة واقع التعليم العالي يسهل معرفة الاختلالات والتحديات وتخطيها .
- الخروج من النمط التقليدي الكلاسيكي للتعليم العالي في مختلف الجامعات العالمية .

أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- تسليط الضوء على سياسة التعليم العالي بشكل عام وفهمها .
- التعرف على معنى الفلسفة التعليمية وسماتها في التعليم العالي الجزائري .
- رؤية مختلف محطات التعليم العالي في الجزائر .
- معرفة أهمية ومكانة التعليم العالي بالنسبة للنظام السياسي الجزائري .
- التطرق إلى الدوافع والأسباب التي أدت إلى إصلاح التعليم العالي في الجزائر .
- رصد التحديات التي تعرقل طريق التعليم العالي في الجزائر نحو التدويل .
- تحليل واقع التعليم العالي الجزائري ومكانته وفق التعليم العالي الدولي .

منهجية الدراسة :

من اجل الإلمام بجوانب هذه الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف كل من التعليم العالي وفلسفته في الجزائر ، والمنهج التاريخي كأداة للتعرف على المحطات التاريخية التي مرت بها سياسة التعليم العالي في الجزائر ، وتحليل الأسباب والدوافع التي أدت إلى إصلاحه ، وكذا الاستعانة بمنهج تحليل مضمون لتحليل مضمون سياسة التعليم العالي في الجزائر لمعرفة ثنائياتها وتحدياتها وأثرها على تقدم وتطور هذه السياسة واستنتاج واقعها في الجزائر .

تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة محاور كالتالي :

1. مفهوم التعليم العالي : تم التطرق في هذا المحور إلى تعريف التعليم والتعليم العالي يليه أهمية وأهداف التعليم العالي كمدخل نظري لهذه الدراسة .
2. فلسفة التعليم العالي في الجزائر وتطوره : تناول هذا المحور تعريف الفلسفة التعليمية ثم فلسفة التعليم العالي في الجزائر وتوضيح ملامحها وأهم المحطات التاريخية التي مر بها التعليم العالي الجزائري .

3. دوافع وتحديات مواكبة التعليم العالي الجزائري للتعليم العالي الدولي : في هذا المحور تم عد مجموعة من الأسباب والدوافع التي أدت إلى إصلاح قطاع التعليم العالي لما يناسب المرجعية الدولية ، ومن جهة أخرى توضيح العراقيل والتحديات التي واجهت هذا القطاع في طريقه نحو التدويل .
4. واقع التعليم العالي في الجزائر نسبة للمرجعية الدولية : هذا المحور هو آخر المحاور ويعتبر حوصلة لباقي المحاور حيث تناول نظرة شاملة عن واقع التعليم العالي في الجزائر.

1. مفهوم التعليم العالي :

1.1. تعريف التعليم :

يعرف التعليم على انه العملية المنظمة والتي تهدف إلى تلقي الشخص لمختلف المعلومات البنائية للمعرفة ويتم ذلك بطريقة دقيقة التنظيم ذات أهداف محددة ومعروفة أو ببساطة أكثر هو نقل للمعلومات الأساسية لأي علم العلوم من المعلم إلى المتعلم سواء أكان مواد دراسية أو صنعة (حرفة) ، حيث يقوم المعلم بتوجيه المتعلم إلى طرق اكتساب المعرفة وطرق توظيفها في بناءاته المعرفية أو حياته اليومية . (عدنان، 2018)

2.1. تعريف التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي على انه المرحلة التي تلي التعليم العام ، و الذي يكون هذا الأخير عاما ومشتركا بين اغلب التلاميذ حيث يدرس فيه أساسيات و مبادئ للعديد من المجالات و يعتبر تمهيدا او سبيلا للوصول إلى التعليم العالي الذي يكون متخصصا و معتمدا على مجموعة مواد ومقاييس مترابطة في مجال واحد ، و يدرس التعليم العالي في الجامعات و المعاهد و المدارس الوطنية المتخصصة .(العبيدي، 2019)

كما تعرفه منظمة اليونسكو بأنه :

" كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه إلى البحث التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسة تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسة لتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة " (برعودي، 2009) .

أما في الجزائر يعرف التعليم العالي وفقا للقانون 99-05 بأنه : " كل نمط للتكوين و البحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة و تتكون المؤسسات التعليم العالي من الجامعات و المراكز الجامعية و المدارس و المعاهد الخارجية عن الجامعة ، كما يمكن أن تنشئ معاهد و مدارس لدى دوائر وزارية أخرى بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي (الشعبية، 1999) .

بناءا على ما سبق وتطلعا لمختلف التعريفات للتعليم العالي يمكن أن نقول أن التعليم العالي هو مرحلة دراسية متخصصة في مجالات عدة يختار منها الطالب إحداها لدراستها و الإلمام بموادها و المواضيع المختلفة المتعلقة بذلك التخصص ، ويتم الدراسة في هذه المرحلة في مجموعة مؤسسات قد تكون جامعة او مركز جامعي او معهد او مدرسة متخصصة ، و تكون هذه المرحلة بعد إتمام الطالب لمرحلة التعليم العام او التعليم الثانوي متوجا بعد ذلك بشهادة البكالوريا .

3.1. أهمية التعليم العالي وأهدافه :

للتعليم العالي أهمية بالغة تزداد يوما بعد يوم خاصة مع تطور العلوم في شتى المجالات و ظهور فكرة تدويل التعليم العالي يتنافس مختلف الدول على الريادة و الترتيب فيه ، و كذلك ظهور ما يعرف باقتصاد المعرفة (هو ذلك الاقتصاد الذي ينتج عن تقدم المعلومات بعد العصر الصناعي ، وهو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم جديد لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق له ، أي أن المعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية والمعلومات والمعرفة هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد ، وان المعلومات وتكنولوجياها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاتها) (امال سلطان، 2022)، فكل هذه العوامل تزيد من أهمية التعليم العالي حيث تظهر هذه الأهمية فيما يلي :

- تطوير قدرات الأفراد إلى أعلى المستويات المحتملة و تمكينهم من مواكبة التطورات المحيطة بهم .
 - تنمية اغلب شرائح المجتمع فكريا واجتماعيا .
 - تجهيز وتدريب مختلف الكفاءات لسوق العمل وتوفير المعارف المتخصصة .
 - زيادة المعرفة والفهم لأجل تعزيز مصالح الفرد والمجتمع ورفع زيادة الدخل وقابلية التوظيف .
 - التكيف مع الاحتياجات وتلبيتها بناءا على اقتصاد المعرفة وعلى المستويات المحلية والإقليمية والدولية .
 - القيام بدور رئيسي في تشكيل مجتمع ديمقراطي متحضر . (Mirfa Manzoor, 2012)
 - تعزيز البحوث والتكنولوجيا وابتكار القدرات الجديدة المتنوعة .
 - تعزيز المواطنة والتقليل من الجريمة وزيادة فهم قيمة الانضباط .
- يمكن القول أن أهمية التعليم العالي تجاوزت الأوساط الأكاديمية و حتى النطاق الوطني أو المحلي بل تعدت ذلك حيث أصبح له دور هام في التنمية الحديثة ليصبح عاملا فعالا للتغيير مما يسمح لاقتصاديات المعرفة بالازدهار كنتيجة للاستثمار في التعليم العالي مع وجوب موائمته للجوانب الاقتصادية و الاجتماعية الوطنية ، و كذا مواكبة التطورات المعرفية و الاقتصادية الدولية و التي أصبحت تسير نحو تعليم عالي عالمي يقوم على الاشتراك في العديد من المعايير و التقييمات للجودة و المستوى دوليا و هذا ما زاد و يزيد من أهميته بشكل مستمر . (W. John Morgan, 2015)

2. فلسفة التعليم العالي في الجزائر وتطوره :

1.2. مفهوم الفلسفة التعليمية :

إن تلك مجموعة الأبعاد و التوجهات و القواعد التي يقوم عليها أي نظام و تقوم في إطارها و ظائفه و تحدد على أهدافه و وسائل و أساليب تحقيق هذه الأهداف تشكل عند تفاعلها فلسفة الشيء أو النظام ، و بالنظر إلى فلسفة التعليم العالي فهي إطار التفكير المنظم والقيم والمبادئ التي تحدد الخطط و البرامج و استراتيجيات المنظومة التعليمية التي تتوافق مع طموحات وتوجهات صانعو السياسة مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات والظروف المتاحة . (عمران، 2017)

2.2. فلسفة التعليم العالي في الجزائر:

أما فلسفة التعليم العالي في الجزائر تعتبر نتيجة توجهات لما قبل الاستقلال فهي ليست بالمجال القديم ، فقد نشأ هذا المجال أو القطاع بصفة مستقلة فقط بعد الاستقلال وتحديدًا سنة 1970 ، إذ أنه قبل ذلك كان عبارة عن مجموعة مراكز جامعية وكليات تابعة لوزارة التعليم ، حيث فلسفة هذا القطاع نابعة من التبعية للمستعمر فلها طابع فرنسي من حيث المجالات و فلسفة التعليم و طبيعة البرامج و أساليب التدريس و ظل هذا الحال إلى أن قررت الجزائر مجموعة إصلاحات جذرية و بذل مجهودا لتطوير و تحسين هذا القطاع إلا أنها لم تخرج من دائرة استيراد المناهج والبرامج من الدول الأوروبية حيث تبنت نظام ل م د بعد نظام التعليم الجامعي الكلاسيكي ، (العبيدي، 2019) و ذلك بغرض مواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي و تكييف مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل ، إلا أن هذا لا يعني أن ليس للتعليم العالي في الجزائر بعض الخصائص و المميزات خاصة به فهو يتميز بالطابع المجاني وكذا العمومية أي الحق لكل حاملي شهادة البكالوريا بالالتحاق بإحدى الجامعات أو المعاهد أو المدارس الوطنية الجزائرية ، كما تعكس أيضا التوجهات الاجتماعية والثقافية والدينية للمجتمع الجزائري .

3.2. تطور التعليم العالي في الجزائر:

شهدت سياسة التعليم العالي في الجزائر عدة مراحل وتطورات من أهمها :

1.3.2. المرحلة الأولى من 1962 إلى 1970 :

قبل هذه الفترة كانت بالجزائر جامعة واحدة تم تأسيسها سنة 1908 ، وبعد الاستقلال تم إنشاء جامعات أخرى كجامعة قسنطينة ووهران والتي تضم كل منها مجموعة كليات ومعاهد ومراكز ومدارس ، وكانت هذه الأخيرة تتبع نظام بيداغوجي عبارة عن أربعة مراحل مرحلة ليسانس تليها شهادة الدراسات المعمقة ثم الدكتوراه الدرجة الثالثة وأخرها دكتوراه دولة وهذا النظام البيداغوجي كان متبنى من النظام الفرنسي ومطابقا له من حيث البرامج التعليمية وطرق وهيئات التدريس وأنظمة الامتحانات والتقييم والشهادات ، كما يجدر الإشارة إلى أن التعليم العالي آنذاك كان ملحقا بوزارة التربية الوطنية ولم يكن مستقلا . (طالبي، 2014)

2.3.2. المرحلة الثانية من 1971 إلى 1980 :

شهدت هذه المرحلة تأسيس أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي مستقلة عن وزارة التربية سنة 1971 ، فقد توجهت الجزائر في فترة السبعينات إلى مواجهة مخلفات الاستعمار الفرنسي ومحاولة القضاء عليها في شتى المجالات ومن بينها المجال التعليمي ، فقد عملت على إرساء نظام تعليمي يتيح الفرصة لكل أفراد المجتمع الجزائري التعلم ومكافحة التجهيل الفرنسي ، فقد حاولت في هذه المرحلة ترسيخ فكرة الإصلاح وتكييفه مع ما تقتضيه البيئة الاجتماعية لتحقيق التنمية ، وأخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على عاتقها مهمة إصلاح هذا القطاع وتحديد الأهداف المتوخاة منه وتنظيم الهياكل الإدارية والبيداغوجية بما يتناسب مع أهدافها وإعادة صياغة البرامج التعليمية والتكوينية والعمل على التوسع في التعليم العالي وجزائره لمواكب التطور العلمي في المجتمعات المعاصرة ، فهذه الفترة شهد فيها التعليم العالي إصلاحات جذرية وتطورات حاسمة كانت انطلاق للإصلاح المعق والشامل لهذا القطاع ، فقد شهدت توسع كبير في الجامعات والهيئات والإطارات واندماجها في العملية التنموية وإحداث منظمة

وطنية للبحث العلمي ، لكن من جهة أخرى شهدت بعض الاختلالات كنقص التأطير وعدم تكيف المناهج والمخرجات مع متطلبات سوق العمل والمركزية الشديدة في القرار وصعوبة الاتصال بين مختلف هياكل هذا القطاع . (عريوات، 2019)

3.3.2. المرحلة الثالثة من 1980 إلى 1998 :

في هذه الفترة تم فتح شعب وتخصصات للتكوين جديدة ففي سنة 1983 انشأ مشروع الخريطة الجامعية بالاشتراك بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والتخطيط بهدف تخطيط مسار التعليم إلى غاية سنة 2000 حسب الحاجيات الاقتصادية الوطنية بهدف تطابق التكوين مع متطلبات سوق العمل وتحسين مخرجات التعليم العالي ورفع مردوديته وتطويره ، كما شهدت أيضا تغيرات في طرق التقييم والتدريس ، واستمرت البرامج والمخططات في تدعيم إصلاح التعليم العالي وتحقيق ديمقراطيته أكثر وتعريبه ، كما شهود تزايد عدد الطلاب مما أدى إلى زيادة نشاط وتوسع المعاهد منها التكنولوجية ، (براهيمي، 2015) ، وأيضا تم التأكيد من خلال الإصلاحات في هذه الفترة على جزارة وتعريب قطاع التعليم العالي والعمل على توازنه الجهوي وانفتاحه على المحيط الخارجي .

وخلال الفترة الممتدة بين 1995 و 1998 تميزت بمجموعة إصدارات قانونية ومراسيم متضمنة إنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة ووكالة أخرى لتطوير البحث العلمي ، وإصدار القانون التوجيهي لسنة 1998 الذي يحتوي على الإطار العام للبحث العلمي في الجزائر ، كما عانت الجامعة الجزائرية وقطاع التعليم العالي في فترة التسعينات بسبب تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأزمة أمنية وعدم استقرار سياسي من فشل كل المحاولات الوزارية للنهوض بقطاع التعليم العالي والتقليل من المركزية واستقلالية الجامعات وكذا برامج وضع أقطاب فقد تدهورت مردودية ومخرجات التعليم العالي بسبب ضعف القدرات في التسيير المؤسسي مع تزايد عدد الطلابي أدى إلى تعليم غير متلائم مع متطلبات السوق وقلة الاختصاصات وسوء التأطير . (عريوات، 2019)

4.3.2. المرحلة الرابعة من 1999 إلى يومنا هذا :

تميزت هذه الفترة بإقامة عدة مخططات تنموية منها المخطط الخماسي 1998-2002 و 2005-2009 و 2006-2010 بهدف تصحيح الأخطاء الموجودة في القطاع وتداركها والحد من مشاكلها وحلها بغرض إيجاد المسار الصحيح للارتقاء بالجامعات الجزائرية على المستوى الدولي ، وأيضا شهدت تعاونات دولية وإقليمية وتبني برامج تعليمية جديدة تواكب التطورات العلمية في العالم ، فقد عرفت الجزائر في هذه الفترة استقرارا أمنيا وسياسيا واقتصادية لم تشهده في التسعينيات ، وأضفر على ذلك إصدار القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي 99-05 في 14 افريل 1999 بهدف تحديد الإطار العام للبحث العلمي وفتح آفاق جديدة له وتوسيع بنيته التحتية ومواكبة التطورات على الصعيدين الوطني والدولي .

لتلي هذه الفترة إصلاحات جذرية في نظام التعليم العالي عند تبني نظام ل م د المستوحى من الدول الأوروبية لترجع الجزائر إلى ما يسمى المرجعية الدولية للتعليم العالي التي تخلت عنها جزئيا في فترة سابقة بهدف إنشاء تعليم جامعي تساهميا في خطواته تطوريا في تنفيذه له مجال أوسع من الحرية والاستقلالية عن المركزية في تحديد مجالات التكوين ومنح الشهادات إلى أنه ا يخرج من الإطار المحدد لهذا النظام في الأطوار الثلاثة (ليسانس/ ماستر/ دكتوراه) فقد تخلت الجزائر عن النظام الكلاسيكي السابق وبدأت بتطبيق هذا النظام تدريجيا منذ سنة 2004/2005 ، (عريوات، 2019) فالتطورات التي شهدها العالم في مجال التعليم العالي أدت إلى ضرورة تغيير سياسة التعليم العالي في الجزائر لما يتناسب ويتواءم معها وذلك لكسب مصداقية وشرعية لمخرجاتها من أساتذة وطلبة وشهادات وتسهيل حركية الطلاب والأساتذة على المستوى الدولي واستقطاب الكوادر الدولية .

3. دوافع وتحديات مواكبة التعليم العالي الجزائري للتعليم العالي الدولي :

1.3. دوافع مواكبة التعليم العالي الدولي :

التعليم العالي في الجزائر مر بعدة مراحل وتطورات كانت وليدة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ الاستقلال منها إصلاحات الجامعة والبحث العلمي سنة 1971 بفصل قطاع التعليم العالي وإنشاء وزارة مستقلة له ، وكذا الإصلاحات في سنة 1984 وأخرى خلال فترة التسعينات ، إلا أن الإصلاح الحقيقي أو نقطة التحول في هذا المجال كانت عند تبني نظام LMD فهو لم يكن تبني بمحض الصدفة بل كان بسبب عدة عوامل وطنية ودولية دفعت بصانع القرار الجزائري التوجه نحو هذا الإصلاح ومن بين هذه الدوافع ما يلي :

- تطوير المستوى التعليمي والتكويني في مؤسسات التعليم العالي .
- تكييف مخرجات الجامعة مع متطلبات سوق العمل الوطنية والدولية .
- الاعتراف بالشهادات الجامعية الجزائرية دوليا وتسهيل حركية الطلاب والأساتذة على مستوى الجامعات والمخابر الدولية .
- فتح وانفتاح المحيط الجامعي على العالم والاستفادة من العولمة التطور العلمي والتكنولوجي .
- التسويق للجامعات الجزائرية دوليا لتسهيل التبادل الطلابي والثقافي والعلمي واستقطاب الكفاءات .
- تعزيز التنافس الدولي على الترتيب الجامعي ومواكبة معايير الجودة العلمية .
- تطوير العلاقات الدولية ثقافيا واقتصاديا .
- الاستفادة من الخبرات العالمية لتحقيق جودة التعليم . (عريوات، 2019)

2.3. تحديات مواكبة التعليم العالي الدولي :

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي لم تستطع تحقيق التطور التام والمواكبة الدائمة للدول المتقدمة في مجال التعليم العالي فهي لازالت تتخبط في دائرة الإصلاح محاولة النهوض بهذا القطاع وذلك لأهميته الكبيرة ودوره المهم وانعكاس هذه الأهمية على المجالات الأخرى ، لذا هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه التعليم العالي وتعطل مساره نحو المعايير الدولية التي أصبحت موحدة بشكل ما بين اغلب دول العالم ومن هذه التحديات نذكر ما يلي :

- البنية التنظيمية المركزية غير المرنة التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر فهي تصعب عملية تطور هذا القطاع وارتقاءه إلى العالمية .

- عدم إشراك أصحاب التخصص في صنع وتنفيذ السياسة التعليمية للتعليم العالي وهذا ما ينعكس على البرامج والمواد والتخصصات وتجعلها صعبة التدريس وغامضة الفهم . (Hachelaf, 2019)

- عدم التفريق بين الآليات القانونية والتنفيذية وهذا ما احدث فجوة بين الصنع والتنفيذ .

- تحدي الجامعة الجزائرية في التوفيق بين الاحتياجات والإمكانيات لتلبية الحق في التعليم للجميع وبين مواكبة التطورات الدولية ومعايير الجودة .

- العجز على إنشاء نظام للتعليم العالي والبحث العلمي فعال وعالي الجودة للتدريب والبحث وتحسين مخرجات الجامعة .

- عدم تلبية متطلبات سوق العمل نوعيا و العجز عن الحد من البطالة والتركيز على عدد الطلبة المتزايد وإهمال الجودة .

- عجز المخابر البحثية عن إنشاء روابط وصلات بينها و بين الجامعات والمراكز والمخابر الأخرى وطنيا ودوليا .
(Bouchikhi, 2017)

- تحدي ربط الجامعة بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي و عدم توافق المناهج المستورة مع البيئة التعليمية الداخلية .

- نقص التأطير والكفاءات في مختلف التخصصات وعدم القدرة على مواكبة والاهتمام بجميع الطلبة نظرا لعددهم الهائل .

- غياب الجو الملائم لاستقطاب الكفاءات و الأدمغة من الجامعات الدولية و هجرة الأدمغة الوطنية . (بوعيسى،
(2019)

من خلال كل ما سبق نرى أن سياسة التعليم العالي في الجزائر تعاني من العديد من التحديات في عدة مجالات ونقاط تعيق مسارها في مواكبة سياسة التعليم العالي العالمية .

4. واقع التعليم العالي في الجزائر نسبة للمرجعية الدولية :

سياسة التعليم العالي في الجزائر لا تعتبر ناجحة إلى درجة الارتقاء إلى العالمية ومواكبتها ، إلا أن الواقع أيضا لا يمكن أن يغفل على أن هذا القطاع شهد العديد من الجهود والمحاولات للإصلاح والتطور والتحسين ، وكذلك العمل على توفير الوسائل والمتطلبات التكنولوجية والمالية والمادية والبشرية ، فقد اخذ هذا القطاع أهمية بالغة لدى صناع السياسة العامة اخذين بعين الاعتبار دوره الكبير في تحقيق التنمية والتطور على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فهناك عدة وقائع توضح مكانة سياسة التعليم العالي في الجزائر وطبيعتها ومن هذه الوقائع ما يلي :

- من الناحية الاقتصادية يعتبر التعليم العالي احد الأسباب الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال مساهمته في توفير موارد بشرية متخصصة في مختلف المجالات فهي ولو نسبيا تغطي بعض حاجيات سوق العمل ، وكذلك تعمل على تنمية قدرات ومهارات تحتاجها مختلف القطاعات ، ومن جهة أخرى للتعليم العالي مخرجات من بحوث ودراسات أكاديمية تجسد ويستفاد منها على ارض الواقع فالجامعات الجزائرية تحتضن مخابر بحثية متعددة على مستوى الكليات والمعاهد و أيضا دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال في كل حرم جامعي تساعد الخريجين والطلبة على الغوص في مجال الاستثمار والاستفادة من مشاريعهم ، فواقع التعليم العالي على مستوى العالم يفرض على الجزائر الخروج من النمط الأكاديمي التقليدي والعمل على ربط الجامعة بالمحيط الخارجي الاقتصادي وهذا ما تحاول العمل عليه . (عويدة، 2019)

- أما من ناحية أخرى نرى أن سياسة التعليم العالي في الجزائر من أهدافها أن تتوافق مع الجانب الاجتماعي والثقافي للبلاد فهي تقوم على المساواة بين الجنسين ولا فرق بينهم في الحق التعليمي ، وكذلك تحمل الطابع المجاني فهي مجانية للجميع وحق لكل من يحمل شهادة البكالوريا ، وعلاوة على ذلك تمنح امتيازات للطلبة ومساعدات كالمنحة الجامعية و الإقامات والنقل الطلابي والمطاعم الجامعية وكلها بسعر رمزي يكاد أن يكون مجاني .

- كما تعمل على التخفيف من الأعباء الإدارية وتسهيلها على الطلاب كتسجيل والتوجيه والتحويل من وإلى التخصصات المختلفة ، وتوفير مكتبات في مختلف الكليات والجامعات تحت تصرف الطلبة وكل ذلك بغية تنمية القطاع وتسهيل الحياة العلمية للطلاب هدفا للوصول إلى المعايير الدولية .

- وإداريا لوزارة التعليم العالي عدة هياكل ومديريات متعددة لكل منها مهام وجوانب تهتم بها منها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي و أخرى للتعليم والتكوين ومديرية التخطيط والاستشراف والتي تعتبر حديثة النشأة كما أيضا تشهد على إقامة العديد من التعاونات الدولية والبرامج التعليمية المتعددة منها التعاون الجزائري الأوروبي والتبادل الطلابي وبرامج تكوينية في الخارج طويلة وقصيرة المدى لصالح الطلبة والأساتذة والإداريين بغرض الاستفادة من التجارب الخارجية ورفع كفاءات الطلبة والأساتذة . (العلمي، 2022)

- وجدير بالذكر أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري وفي إطار مواكبة التطورات العالمية لسياسة التعليم العالي قامت باستحداث عدة لجان وهيئات وطنية مختلفة المهام والتخصصات منها الندوة الوطنية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ومجلس آداب وأخلاقيات

المهنة الجامعية واللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي وهيئات بيداغوجية وطنية كلها تعمل على النهوض بسياسة التعليم العالي في الجزائر وتوجيهها نحو المرجعية الدولية . (العلمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

ومما لاشك فيه أن سياسة التعليم العالي في الجزائر حالها حال أي سياسة أخرى وفي أي دولة أخرى من دول العالم الثالث تعاني من جانب سلبي أو لديها بعض النقائص وذلك لكونه لا توجد سياسة كاملة مهما كانت الجهود المبذولة والإمكانيات والموارد المستخرجة لها ، لذا عند النظر والتمعن في قطاع التعليم العالي الجزائري وسياسته بصورة واقعية نجد إنها لازالت تعاني من بعض العراقيل أو النقائص تحاول النهوض منها وتخطيها ومن بينها ما يلي :

- عدم فهم القوانين المتعلقة بنظام ل م د بالشكل الكافي الذي يساعدها على ملائمتها مع بيئتها الجامعية ومتطلباتها

- الميزانية المالية الكبيرة لهذا القطاع التي تتطلبها البحوث والتكوينات الخارجية والداخلية للأساتذة والطلبة من أجل مواكبة التطورات بالرغم من وجودها إلا أنها لازالت هذه التكوينات والبحوث لا تستطيع مسايرة التطورات العلمية المتسارعة على المستوى العالمي .

- كما تعاني من هجرة الأدمغة والكوادر وصعوبة استقطاب غيرهم للاستفادة من خبراتهم من جهة ومن جهة أخرى عدم نجاعة التكوينات والتربصات وعجزها عن الإلمام بالبحوث الجديدة بشكل ما .

-عدم الرشاد والعقلانية في إنشاء الهياكل والمباني الجامعية وإهمال توفير المعدات التكنولوجية الحديثة التي تسهل عملية البحث خاصة للتخصصات العلمية .

-ومن الوقائع التي فرضت على الجامعات الجزائرية هي زيادة أعداد الطلبة بشكل كبير مع نقص مستواهم مما يصعب عليها الاهتمام بالجودة في المخرجات والذي أدى إلى ارتفاع نسبة الخريجين البطالين من يملكون شهادة وتنقصهم الكفاءة .

- صعوبة التحكم في التكنولوجيات الحديثة بالنسبة للطلبة والإداريين وحتى بعض الأساتذة . (خنيش، 2011) وتفسيرا لكل ما سبق يتضح أن سياسة التعليم العالي في الجزائر تأخذ أهمية بالغولدى النظام السياسي وتعمل الوزارة الوصية على تطوير هذا القطاع ووضعها في المسار الصحيح الذي يؤدي إلى توجيهها نحو المرجعية الدولية فبرغم من العراقيل في هذا المجال إلا أنه هناك إيجابيات وحقائق لا يمكن نكرها تبرز في العديد من النقاط من بينها وجود العديد من الطلبة الأجانب لأكثر من 60 جنسية يدرسون في الجزائر ، كما يوجد جزائريين استفادوا من منح و تبادلات طلابية في الخارج و تكوينات إقامية ، ومن جهة أخرى برامج وزمالات وتعاونات دولية مرموقة مع جامعات ذات تصنيف عالمي ، وحصد بعض الجامعات الجزائرية على ترتيبات على المستوى الدولي .

الخاتمة :

من خلال ما تم عرضه في دراستنا هذه من تعريف وأهمية وأهداف التعليم العالي إلى فلسفته وتطوره في الجزائر يتضح أن هو من أساسه نابع من المرجعية الدولية للاستعمار الفرنسي قبل الاستقلال وحتى فترة بعده إلى أن توجب إحداث إصلاحات وتغييرات في هذا القطاع واستقلاله عبر فترات زمنية متفرقة ، إلى أن ظهرت العولمة وأصبحت هناك معايير دولية للتعليم العالي فكان لابد للجزائر من إقامة إصلاحات جذرية لهذا القطاع وتم ذلك من خلال تبنيها نظام ل م د ، فتبنيها لهذا النظام لم يكن صدفة بل نتاج لمجموعة دوافع منها الداخلية والخارجية كالعولمة والتدويل ومواكبة التطورات العالمية للجامعات ومحاولة الارتقاء بجامعاتها ومعاهدها ومدارسها إلى ترتيبات ومعايير دولية ، وهذا ما اكسب هذا القطاع الأهمية البالغة واهتم النظام السياسي بتطويره ، وجدير بالذكر أن سياسة التعليم العالي حالها حال أي سياسة صادفت العديد من العراقيل والتحديات من نقص الكوادر وعقم بعض القوانين وعدم تكيفها مع البيئة الداخلية وغيرها ، ومن جهة أخرى حققت بعض التطورات الايجابية التي تحسب لصالحها ، فاستنادا إلى ما سبق ذكره تتضح صورة التعليم العالي في الجزائر وواقعه من خلال سرد ايجابياته وتعدد سلبياته ، فلا يسعنا القول أن سياسة التعليم العالي في الجزائر تتماشى وتواكب المرجعية الدولية لها بصفة مباشرة وقريبة ولا يمكن نكران بعض التطورات والإمكانيات المسخرة .

النتائج :

من خلال كل ما سبق نتوصل إلى مجموعة نتائج كالتالي :

- للتعليم العالي أهمية ومكانة بالغة لدى النظام السياسي الجزائري .
- قوانين تنفيذ وتدريب نظام ل م د في الجزائر تعتبر عقيمة في بعض النقاط ولا تخدم الواقع في الجزائر .
- تعاني الجامعات الجزائرية من روح المبادرة والتكاتف بين مختلف التخصصات والجامعات .
- نقص التمويل سبب من تطور المخابر البحثية وتراجع قدرات الباحثين .
- من اهم أسباب تراجع حركية وديناميكية قطاع التعليم العالي هو المركزية الشديدة في القرار والإدارة .
- عدم التوافق بين متطلبات السوق ومخرجات الجامعة من المشاكل التي تعاني منها سياسة التعليم العالي .
- غياب المختصين في صنع سياسة التعليم العالي أدى إلى عدم تكيفها ومرونتها في ارض الواقع .

التوصيات :

من خلال دراسة الموضوع والاطلاع على مختلف جوانبه يمكن الخروج ببعض التوصيات موضحة فيما يلي :

- إنشاء هياكل ووظائف جديدة تتماشى مع الأدوار الجديدة لنظام التعليم العالي ل م د .
- تشجيع حركية الطلاب والأساتذة واستقطاب الكفاءات الخارجية للاستفادة منها .
- زيادة مرونة وديناميكية الهياكل الجامعية والمرافق التابعة لها والتقليل من المركزية الإدارية .
- ابتكار طرق تدريس وتوجيه للطلاب جديدة تتوافق مع البرامج الجديدة .
- ربط الجامعة والطلاب بالمحيط الاقتصادي لكسب كفاءات ميدانية والخروج من النمط النظري .
- زيادة حرية واستقلالية الهيئات التدريسية والإدارية في التدريس والتعامل مع الطلاب .
- تشجيع الاتفاقيات والتبادلات بين الجامعات والمخابر الوطنية والدولية .
- رفع قيمة التمويل المالي للجامعات والمخابر وزيادة التربصات الميدانية الوطنية والدولية .
- التحفيز والتشجيع على التغير ومواكبة التطورات على كل المستويات .

قائمة المراجع :

1. صلاح الدين طالبي ، بركة الزين، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر 1962 - 2014.. المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 4 ، العدد 01 ، ديسمبر 2014، ص 153 .
2. انتصار عريوات.. متطلبات ادارة المعرفة في الجامعة الجزائرية : دراسة ميدانية بجامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة 1 تخصص ادارة الموارد البشرية ، 2019 ، ص177.178.
3. دليلة خنيش، اصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في ظل التحولات التنموية الجديدة ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011 ، ص240.241.
4. صليحة عشي ، امال سلطان ، اقتصاد المعرفة في الجزائر بين المقومات والتحديات. *التعليم العالي واقتصاد المعرفة* ، (مخبر تحليل واستشراف وتطوير الوظائف والكفاءات جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، المحرر) منشورات مخبر لابداك ، 2022 ، ص 26.27.
5. عفاف بوعيسى، نظام ل م د بين المشروع الرسمي وواقعه في الجامعة الجزائرية . كلية العلوم الاجتماعية والانسانية قسم علم الاجتماع والديمقراطية جامعة الجلفة ، 2019 ، ص208.209.
6. عمارة العبيدي ، واقع ادارة الكفاءات بمؤسسات قطاع التعليم العالي بالجزائر من خلال مخابر البحث بالجامعة "دراسة حالة جامعة حمه لخضر بالوادي" ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم ادارة الموارد البشرية جامعة الجزائر 03 ، 2019 ، ص 03 .
7. مهدي عدنان ، التعليم في الجزائر الاصول والتحديات ، دار المثقف للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص 10.09 .
8. نجوى بن عويدة ، التعليم العالي في الجزائر بين واقع الاصلاحات ومتطلبات التنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 01. 2019 ، ص 211.212 .
9. نزيهة عمران ، دور اصلاح سياسة LMD في تحقيق جودة التكوين في الانظمة المغربية "دراسة حالة الجزائر 2004-2016" ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017 ، ص 24 .
10. وليد براهيمي ، سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، 2015 ، ص 96.95 .
11. يسمينة برعودي ، التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009 ، ص 08 .
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون التوجيهي للتعليم العالي (99 - 05) ، *الجريدة الرسمية* 24 ، الجزائر، 04/ 04/ 1999. ص 05 .
13. Bouchikhi, F , Higher Education in Algeria: achievements and challenges - 1963 TO 2017. 50. University for Business and Technology in Kosovo. 2017. P50

14. Hachelaf, A. A. Two Needs with One Deed: The Apprenticeship of Mentorship for Successful Implementation of the LMD Higher Education Reform in Algeria.. syracuse university maxwell school. . 2019 , p 17.18.
15. Mirfa Manzoor, W. H.. The importance of Higher Education Website and its Usability. *International Journal of Basic and Applied Sciences* , (2012, april) ,151.
16. W. John Morgan, I. W. The Importance of Higher Education for International Development , may 2015 , 41.

17. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تاريخ الاسترداد 12 08 ,2022 :
[/https://www.mesrs.dz/index.php/structures-centrales-ar](https://www.mesrs.dz/index.php/structures-centrales-ar)

18. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تاريخ الاسترداد 12 08 ,2022 :
[/ https://www.mesrs.dz/index.php/cooperation-internationale-ar](https://www.mesrs.dz/index.php/cooperation-internationale-ar)